

ونحوهما من الاستيا المباحة رد إلى الغنمة وعن
 الشافعي لا يرد ومن أسلم منهم في دار الحرب أحرز
 نفسه أي حفظه في الحرم وطفله وكل مال معه
 أو دية عند مسلم أو حتى دون ولده الكبير و
 زوجته وحملها وقال الشافعي ما في بطنها سلم
 بإسلام أبيه ودون عقاره وقال أبو يوسف
 والشافعي هوله وقيل هو قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف ودون عبده المقاتل وإنما قيدنا بدار
 الحرب لأن المهاجر إليها لا يصير محرزا أو لادته
 وماله بإسلامه في دار الإسلام وقيد بالودية
 لأن ما عصب من مال مسلم أو حتى بعد إسلامه
 يكون فيأخذ أبي حنيفة وقيدنا بالعصب
 بعد الإسلام لأنه لو عصب قبل الإسلام ملكه

الغاصب سلبا كان أو ذميا وإنما قيد بالودية
 كونهما عند مسلم أو ذميا لأنه إذا أودعه عند حربي
 يكون فيأخذ أبي حنيفة خلافا لهما وإنما قيد
 العبد بكونه مقاتلا لأن من لم يقاتل من عبده
 فهو له فصل في كيفية القسمة يقسم للإمام
 الغنمة فيقرز خمسها أو لولا ويقسم ما وراءه
 بين الغانمين بأن يكون للراجل سهم وللفارسي
 سهمان ولو كان له فرسان هذا عند أبي حنيفة
 وزفر وعند صاحبيه والشافعي للفارس ثلاثة
 أسهم وللراجل سهم وقال أبو يوسف أيضا أسهم
 للفارسين أي له أربعة أسهم للفارسين إن دخل
 دار الحرب بهما والبراذين كالعتاق فيكون
 لصاحبها سهم آخر والبرذون التركي من الخيل